مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
المجلد الثالث، العــدد: 10 (2022)، Volume 3, Issue 10

منهج نقد الحديث الضعيف عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري؛ الحديث الشاذ أنموذجاً (52–67)

الباحث: حمزة بوعلالة *

مختبر قضايا التجديد في الدراسات الإسلامية والإنسانية، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول – وجدة، المغرب.

The methodology of criticism of weak hadiths according to Al-Hafiz Abdullah bin Al-Siddiq Al-Ghamari; irregular hadith as a model*

Mr. Hamza Boualala

Laboratory of Renewal Issues in Islamic and Human Studies, Polydisciplinary College of Nador, Mohammed I University - Oujda, Morocco, Hamzaboualala89@gmail.com

الملخص:

يناقش هذا البحث قضية محورية تتمثل في استجلاء أصول نقد الحديث الشاذ عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري، وذلك انطلاقا من نقده لبعض الأحاديث واعتبارها شاذة في جملة من مصنفاته، وتكمن أهميته في كونه من البحوث التي تسلط الضوء على جهود عالم من علمائنا الأجلاء وإبراز ملكته النقدية في مناقشة مباحث علوم الحديث، انطلاقا من قواعد علمية وضوابط منهجية، موظفا موسوعته الفقهية والأصولية واللغوية في ذلك، وأنه لم يكن صاحب هوى في قبول الحديث ورده، وقد اعتمدت منهجا قائما على المقارنة والتحليل؛ لتحرير خطة تنبني على مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ فأما **المقدمة** فأشرت فيها إلى إشكالية البحث، وأهميته، والمنهج المتبع في بنائه، وخطته، وأما **المبحث الأول**؛ بينت فيه منهج الحافظ عبد الله بن الصديق في التعامل مع الحديث الضعيف، **والمبحث الثاني**؛ ذكرت فيه أصول نقد الحديث الشاذ عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري، والخاتمة جعلتها حيزا لاختصار ما جاء في البحث، وقد خلص البحث إلى نتائج علمية، من أهمها: أن الشيخ عبد الله بن الصديق لم يكن ناقلا مقلدا، بل مجتهدا موظفا ملكته الأصولية والفقهية واللغوية في نقد مجموعة من الأحاديث وردها، وأن الحديث الشاذ عنده هو المخالف للأصول الأربعة (القرآن الكريم، السنة المتواترة، الإجماع، والقواعد المقررة).

كلمات مفتاحية: الحديث الضعيف – منهج النقد – عبد الله بن الصديق – الشاذ.

Abstract:

This research discusses a central issue represented in the elucidation of the origins of the criticism of the irregular hadith of Al-Hafiz Abdullah bin Al-Siddiq Al-Ghamari, based on his criticism of some hadiths and considering them irregular in a number of his works, and its importance lies in the fact that it is one of the research that sheds light on the efforts of a scholar of our honorable scholars and highlighting his faculty Criticism in discussing the topics of hadith sciences, based on scientific rules and methodological controls, employing his encyclopedia of jurisprudence, fundamentalism and linguistics in this, and that he was not a fan of accepting and rejecting the hadith, and it adopted an approach based on comparison and analysis; To edit a plan based on an introduction, two chapters and a conclusion; As for the introduction, I referred in it

* الأستاذ حمزة بوعلالة، أكاديمية جهة الشرق _ المغرب.

* Mr. Hamza Boualala, Academy of the Orient _ Morocco

to the problem of the research, its importance, the approach followed in its construction, and its plan. As for the first topic; I explained in it the approach of Al-Hafiz Abdullah bin Al-Siddiq in dealing with weak hadiths, and the second topic; The origins of the criticism of the irregular hadith were mentioned in it by Al-Hafiz Abdullah bin Al-Siddiq Al-Ghamari, and the conclusion made it a space to summarize what was stated in the research, and to record its results, and the horizons that emerged from it, with mentioning the recommendations

Keywords: Weak Hadith - Criticism Method - Abdullah bin Siddiq – Shady.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا إلى طريق العلم والعرفان، والصلاة والسلام على نبينا الكريم سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحابته الهداة المهتدين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الحديث النبوي الشريف يشكل المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو يكتسي أهمية بالغة في تراثنا الفقهي والديني، فقد كان الحديث النبوي عبر مختلف العصور والأزمان، محط عناية العلماء، تحملا وأداء، ورواية وتسميعا، وشرحا وفهما، ولاشك أن هذا الاعتناء بالنص النبوي يوافق عالمية الإسلام، وهيمنة عقيدته، وإعجاز كتابه الذي قضى بالقدر الرفيع لمحمد ﷺ؛ حيث لم تحفظ أمة نصوص وأفعال وأقوال نبي كما صنعت الأمة الإسلامية في حفظ الوحيين عن نبيها ﷺ؛ والذي وعده ربه بخلود أمره، ووسطية أمته، وهيمنة شريعته، مصداقا لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]. فالسنة صنو القرآن وترجمانه، وهي الناطقة بالمستغلق من أحكامه، والمخصصة لعامّه، والمقيدة لمطلقه، وقد قال الله في شأن هذا البيان: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:44]. وقد تنبه الرعيل الأول من الصحابة والتابعين إلى هذه الخصيصة التي اختص بها الحديث النبوي؛ فاجتهدوا في حفظه وصيانته، بمختلف أنواع الحفظ، فحفظوه في صدورهم حفظا متقنا، ساعدهم عليه ما امتلكوه من قوة ذاكرة، وجودة الحفظ، وطول الباع في علوم اللغة، كما حفظوه في السطور بما توفر لهم آنذاك من وسائل الحفظ من جلود وعظام وأحجار وكرانيف وعسب نخل...

وما كاد أن يبزغ فجر القرنين الثاني والثالث للهجرة، حتى أصبح علم الحديث علما مستقلا بذاته، فتعددت فنونه، وكثرت مباحثه، وتنوعت اصطلاحاته، ما بين مصطلح حديث، وجرح وتعديل وعلم العلل ومناهج التصنيف...؛ وغدت العلوم الأخرى، تستقي من معينه، وترتع في حياضه.

ومع تعاقب العصور والأزمان برز علماء جهابذة سخروا حياتهم لخدمة ميراث المصطفى ﷺ؛ حفظا وتدوينا وتأليفا، دفاعا عن السنة النبوية من كيد الكائدين وشبه المستشرقين وأذنابهم، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

وقد ضرب علماء المالكية بسهم وافر في مجال العناية بعلم الحديث سندا ومتنا، فأنتجوا مؤلفات سارت بذكرها الركبان، وصنفوا تصانيف عظيمة ونفيسة لم يطو ذكرها تعاقب الأزمان، وتعد بلاد المغرب الأقصى من البلدان التي خدمت السنة النبوية الشريفة خدمات عظيمة، بفضل ما عرف عن أهلها من الرحلة المبكرة في طلب العلم الشرعي، فضلا عمّا امتازوا به من الدقة والمتانة في التصنيف، وعلو الكعب في اللغة، وظهور أسرا

علمية عديدة، منها آل القادري، وآل ابن سودة، وآل بن كيران، وآل الكتاني، وآل الفاسي أو الجد، والأسرة الصديقية الغمارية التي عرف أفرادها بالنبوغ والتحقيق والجرأة في الاجتهاد والتجديد، وإسهاماتهم المتميزة والنوعية في شتى المجالات العلمية.

ومن أعلام هذه الأسرة المباركة؛ العلامة المحقق الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، الذي اشتهر بالنبوغ والتفوق وسلوك طريق الاجتهاد في العلوم الشرعية.

وتأتي هذه الورقة البحثية للوقوف على اسهاماته الجليلة في علم الحديث، وبيان ملكته الاجتهادية والنقدية في هذا العلم ببحث وسمته ب:" منهج نقد الحديث الضعيف عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري؛ الحديث الشاذ أنموذجا".

الفكرة المحورية للبحث:

يناقش هذا البحث قضية محورية تتمثل في استجلاء أصول نقد الحديث الشاذ عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري، وذلك انطلاقا من نقده لبعض الأحاديث واعتبارها شاذة في جملة من مصنفاته.

أهداف البحث:

من الأهداف التي أتوخى تحقيقها من هذا البحث:

1. إبراز مكانة الشيخ عبد الله بن الصديق العلمية.
2. تسليط الضوء على جهوده الحديثية مما يؤكد على موسوعيته العلمية [1].
3. إبراز الملكة النقدية عند الحافظ عبد الله بن الصديق.
4. استجلاء ملامح منهج النقد الحديثي عند الحافظ عبد الله بن الصديق.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه من البحوث التي تسلط الضوء على جهود عالم من علمائنا الأجلاء وإبراز ملكته النقدية في مناقشة مباحث علوم الحديث، انطلاقا من قواعد علمية وضوابط منهجية، موظفا موسوعته الفقهية والأصولية واللغوية في ذلك، وأنه لم يكن صاحب هوى في قبول الحديث ورده.

(1) جمع تلميذه الدكتور محمود سعيد ممدوح أعمال شيخه عبد الله بن الصديق في موسوعة سماها" موسوعة العلامة المحدث المتفنن سيدي الشريف عبد الله بن الصديق الغماري الحسني"، قدم لها الدكتور عبد المنعم بن عبد العزيز بن الصديق، قام بطبعها وإخراجها: مركز البحوث والدّراسات بكلية الصفا الإسلامية بماليزيا، ط: الثانية، 1438هـ، وقد طبعت في 19 مجلدا.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن السؤال الآتي:

ما هي أهم القواعد والأصول التي اعتمد عليها الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في نقد الأحاديث الشاذة؟

المنهجية العلمية المتبعة:

اعتمدت منهجا قائما على المقارنة والتحليل؛ لتحرير خطة تنبني على مقدمة ومبحثين وخاتمة:

فأما **المقدمة** فأشرت فيها إلى إشكالية البحث، وأهميته، والمنهج المتبع في بنائه، وخطته، وأما **المبحث الأول**؛ بينت فيه منهج الحافظ عبد الله بن الصديق في التعامل مع الحديث الضعيف، **والمبحث الثاني**؛ ذكرت فيه أصول نقد الحديث الشاذ عند الحافظ عبد الله بن الصديق الغماري.

والخاتمة جعلتها حيزا لاختصار ما جاء في البحث، وتسجيل نتائجه، والآفاق المنبثقة عنه، مع ذكر التوصيات.

المبحث الأول

منهج الحافظ عبد الله بن الصديق [2] في التعامل مع الحديث الضعيف

المطلب الأول

تعريف الحديث الضعيف

سأكتفي في هذا المطلب بذكر تعريف الحديث الضعيف، دون الخوض في تفاصيل اختلاف العلماء في تعريفه وبيان أقسامه، لأن الغرض من هذا البحث؛ بيان منهج الحافظ عبد الله بن الصديق في التعامل معه، وحكم العمل به.

الضعيف لغة: من الضعف _ بضم الضاد وفتحها _ خلاف القوة والصحة، فالضم لغة قريش، والفتح لغة تميم، وهما لغتان لمدلول واحد ويستعملان لضعف البدن، وضعف الرأي معا، نسب الأزهري هذا القول للبصريين [3]، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [سورة الأنفال:66]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [سورة الروم:54]، بالوجهين[4].

([2]) تطرق إلى تعريف الشيخ عبد الله بن الصديق مجموعة من العلماء والباحثين؛ من إخوانه وأصدقائه وتلامذته، وأهم ترجمة له هي ما دونه الشيخ شخصيا للتعريف بنفسه، وذلك في كتابه سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق (وهو كتاب خصصه لسيرته الذاتية)، وفي آخر كتابه بدع التفاسير

([3]) ينظر تهذيب اللغة لمحمد بن الأزهري، باب العين والضاد مع الباء، 306/1.

(4) ينظر: زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن الجوزي، 378/3_379، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد الشوكاني، 232/4.

قال القرطبي: الضم لغة النبي ﷺ [5]. وقيل: الضعف _ بالفتح _ في العقل والرأي، ومنه الحديث في الرجل الذي يخدع في البيوع: «كان يبتاعُ وفي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ» [6].

والضعف _بالضم _ في الجسد [7].

اصطلاحا: ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام؛ الصحيح والحسن والضعيف[8]. فأما الصحيح فهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة [9]. ومعنى ذلك أن شروط الصحيح تتمثل في اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، والسلامة من الشذوذ، السلامة من العلة.

فإن خف الضبط مع تحقيق الشروط السابقة الأخرى كان الحديث حسناً [10]. فما اشتمل على هذه الشروط، فهو الحديث المقبول.

أما الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، **فهو الضعيف**.

بهذا عرفه الحافظ ابن الصلاح، وتبعه كل من النووي، وابن كثير [11]. لكن الحافظ العراقي اعترض على هذا التعريف، وقال:" إن ذكر الصحيح غير محتاج إليه، لأن ما قصر عن الحسن؛ فهو عن الصحيح أقصر" [12].

ولهذا اقتصر عليه في الفيته [13]، وتبعه على ذلك السيوطي [14]، والبيقوني [15].

واختار الحافظ ابن حجر أن تعريف الضعيف: **"حديث لم تجتمع فيه صفات القبول"**، وعلل اختياره بأنه أسلم من الاعتراض وأخصر [16]. ولعل هذا التعريف أسلم التعريفات السابقة.

([5]) الجامع لأحكام القرآن لشمس الدين القرطبي، 14/ 46.

([6]) الحديث رواه أبو داود، كتاب البيوع، باب: في الرجل يقول عند البيع: "لا خِلاَبَةَ"، رقم 3501، 360/5.

([7]) ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادى، مادة" ضعف"، ص: 829.

([8]) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، 59/1.

([9]) المرجع السابق، 60/1.

([10]) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، ص: 78.

([11]) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح لابن الصلاح، ص: 41، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للنووي، ص: 31، واختصار علوم الحديث لابن كثير، ص: 44.

([12]) ينظر: شرح ألفية العراقي لأبي الفضل بن إبراهيم العراقي، 176/1.

([13]) حيث يقول: أما الضعيف فهو ما لم يبلغ +++ مرتبة الحسن ... البيت. المرجع نفسه.

([14]) يقول في ألفيته: هُوَ الَّذِي عَنْ صِفَةِ الحُسْنِ خَلا +++ وَهْوَ عَلَى مَرَاتِبٍ قَدْ جُعِلا، ينظر: ألفية السيوطي في علم الحديث، لجلال الدين السيوطي، ص:12.

([15]) حيث يقول في منظومته: وكل ما عن رتبة الحسن قصر+++ فهو الضعيف ... البيت، ينظر المنظومة البيقونية للإمام البيقوني،

([16]) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، 492/1.

المطلب الثاني

حكم العمل بالحديث الضعيف

اختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

يرى بعض العلماء **أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا**، بشرطين:

1. أن يكون ضعفه غير شديد، لأن ما كان ضعفه شديدا، فهو متروك عند العلماء كافة.
2. أن لا يوجد في الباب غيره، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه.

وجهة هذا الرأي:

يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف لما كان محتملا للإصابة، ولم يعارضه شيء قوي جانب الإصابة في روايته، فيعمل به. كما أن من حجتهم أنه أقوى من رأي الرجال.

وهو مذهب أبي حنيفة [17]، ومالك [18]، والشافعي [19]، وأحمد بن حنبل [20]، وأبي داود [21]، وابن همام [22]، وغيرهم.

الرأي الثاني:

يرى بعض أهل العلم **أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا**، لا في الأحكام، ولا في غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب.

وجهة هذا الرأي:

- أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، والله عز وجل قد ذم الظن في غير ما آية من كتابه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس:36]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: 28]، وهو أكذب الحديث[23].
- ما صح عن النبي ﷺ في الفضائل والترغيب والترهيب يغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب [24].

([17]) ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للإمام السخاوي، 350/1.

([18]) قول ابن عبد البر: "وأصل مذهب مالك _ رحمه الله _ والذي عليه جماعة من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء"، ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر القرطبي،2/1.

([19]) ينظر: الرسالة للإمام الشافعي، ص: 463_466.

([20]) ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران، ص: 49.

([21]) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: 37.

([22]) ينظر: فتح القدير لابن الهمام، 133/2.

([23]) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة لناصر الدين الألباني، 28/3.

([24]) ينظر: أصول الحديث علومه ومصطلحه لعجاج الخطيب، ص: 232.

- المرء لا يطمئن إلى ما تبين له ضعفه، ويطمئن إلى ما ثبتت له صحته [25].

وممن سلك هذا المذهب؛ يحي بن معين [26]، والبخاري [27]، ومسلم [28]، والرازيان (أبو زرعة، وابن أبي حاتم) [29]، وابن حبان [30] ، والخطابي [31]، وابن حزم [32]، وابن العربي [33]، وغيرهم [34].

الرأي الثالث:

إذا كان أصحاب الرأي الأول والثاني على طرفي نقيض في قبول الحديث الضعيف ورده، فإن الفريق الثالث _ وهم جمهور العلماء _ يسلكون مسلكا وسطا بين ذينك الرأيين، فهم لا يحتجون بالضعيف في الأحكام من الحلال والحرام، ويحتجون به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب.

وهذا القول نسبه النووي في الأذكار إلى العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم [35]، بل جاوز ذلك، فنقل الاتفاق على ذلك في مقدمة كتابه "الأربعين" [36].

وجهة هذا الرأي:

وجه ابن حجر الهيتمي هذا القول بأن الحديث الضعيف إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطي حقه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم، ولا ضياع حق للغير [37].

كما استدل له بحديث يروى عن النبي ﷺ: «من بلغه عني ثواب عمل فعمله حصل له أجره وإن لم أكن قلته» [38].

([25]) المرجع نفسه.

([26]) ينظر: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس، 20/1.

([27]) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد الحلاق القاسمي، ص: 232.

([28]) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، 76/1_83.

([29]) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم الرازي، ص:7.

([30]) ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، 328/1.

([31]) ينظر: معالم السنن للخطابي، 3/1_4.

([32]) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، 69/2.

([33]) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي، 78/2.

([34]) ينظر: كتاب الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به لعبد الكريم بن عبد الله الخضير، من ص: 261 إلى ص:273.

([35]) ينظر: الأذكار للإمام النووي، ص:8.

([36]) ينظر: شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية لابن دقيق العيد، ص:20

([37]) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، ص: 109.

([38]) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، 52/1، بلفظ:" من أدى الفريضة وعلم الناس الخير كان فضله على المجاهد العابد كفضلي على أدناكم رجلا، ومن بلغه عن الله فضل فأخذ بذلك الفضل أعطاه الله ما بلغه وإن كان الذي حدثه كاذبا". وهو حديث ضعيف اسناده، ينظر تذكرة الموضوعات لمحمد الهندي الفَتَّنِي، ص:18.

شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

اشترط القائلون بهذا القول ستة شروط هي:

الأول: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، وقد نقل السخاوي الاتفاق على هذا الشرط [39].

الثاني: أن يكون الضعيف مندرجا تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلا.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ، بل يعتقد الاحتياط [40].

الرابع: أن يكون موضوع الحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

الخامس: أن لا يعارض حديثا صحيحا. وهذا الشرط اعتبره البعض للإيضاح، وأسقطه الآخرون لظهوره.

السادس: أن لا يعتقد سنية ما يدل عليه [41].

وقد زاد الحافظ ابن حجر شرطا غير هذه الشروط، وهو أن لا يشتهر ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة [42].

المطلب الثالث

رأي الشيخ عبد الله بن الصديق في العمل بالحديث الضعيف

سلك الشيخ عبد الله بن الصديق مسلك الجمهور في حكم العمل بالحديث الضعيف، إذ جوز العمل بالضعيف في غير الأحكام، وبين أن المقصود بالعمل أن يفعل الشخص ما رغّب فيه الحديث الضعيف بقصد تحصيل ما وعد به من الثواب على ذلك الفعل، ويتجنب ما نفر منه رهبة مما أوعد به من العقاب عليه. [43]

([39]) ينظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي، ص:472.

([40]) المرجع نفسه، ص:473.

([41]) ينظر: المنهل اللطيف لعلوي مالكي، ص: 67_68.

([42]) ينظر: تبيين العجب لما ورد في فضل رجب لابن حجر، ص: 15.

([43]) ينظر: الحاوي في فتاوى الحافظ لعبد الله بن الصديق، جمعه: إبراهيم أحمد شحاتة، المكتبة الأزهرية للتراث، 2007م، ص: 129.

وقد أورد في كتابه " الحاوي في فتاوى الحافظ" [44] أمثلة كثيرة للأحاديث الضعيفة المندرجة تحت هذا الباب وأجاز العمل بها لما عليها من ثواب، كما بين ــ رحمه الله ــ أن المراد بالأحكام في مسألة العمل بالحديث الضعيف، نوع خاص منها، وهي ما كان فيه إلزام، كالواجب والحرام والعقائد وما إلى ذلك، دون غيره مما لا إلزام فيه؛ كالترغيب والترهيب ونحوهما [45] ، وهذا ما عناه الإمام أحمد بقوله:" إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد". [46]

وقد استدل الشيخ عبد الله بن الصديق على جواز العلماء العمل بالضعيف في الفضائل؛ بأنهم اقتدوا بصنيع الشارع الذي تساهل وتجاوز فيها ما لم يتساهل أو يتجاوز في الفرائض والأحكام، ومن أمثلة تساهل الشارع في الفضائل وتشدده في الفرائض:

- جواز صلاة النافلة من قعود مع القدرة على القيام وعدم جواز ذلك في الفريضة.
- جواز صلاة النافلة على الدابة وعدم جواز ذلك في صلاة الفريضة.
- جواز صلاة الوتر خمس أو سبع أو تسع ركعات مع عدم الجلوس بعد كل ركعتين، وهذه الهيئة لا تجوز في الفريضة.
- جواز صوم النافلة بنية بعد الفجر، ولا يصح صوم الفريضة إلا بنية من الليل. وغيرها من الأمثلة [47].

وأشار الشيخ عبد الله بن الصديق إلى أن قول العلماء "الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام" ليس على عمومه[48]، وأن عمل العلماء خالف قولهم[49]، باستدلالهم بكثير من الأحاديث الضعيفة في كتبهم وعملوا بها في الأحكام، وقال: "من تتبع نصب الراية للحافظ للزيلعي، والتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر، ونيل الأوطار للإمام الشوكاني، والهداية في تخريج أحاديث البداية للحافظ أحمد بن الصديق، سيجد كثيرا من الأحكام بناها الأئمة على أحاديث ضعيفة مع علمهم بضعفها"[50]، وهذا ما أكده الحافظ أحمد بن الصديق بقوله: "إن الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام ليس خاصا بالمالكية، بل كل الأئمة يحتجون به، ولذلك كان قولهم:" الضعيف لا يعمل به في الأحكام"، قولا ليس على اطلاقه كما يفهمه جل الناس أو كلهم..." [51]، ثم قال:" وأقرب طريق يوصلك إلى التحقق به، ما يذكره الترمذي في السنن عقب أحاديث ينص على ضعفها وغرابتها ثم يقول: وعليه العمل عند أهل العلم" [52].

([44]) ينظر: المرجع نفسه، ص:129-131.

([45]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 134.

([46]) ينظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، لأبي بكر الخطيب البغدادي،327/1.

([47]) ينظر: كتاب القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع لعبد الله بن الصديق، ص: 2_3.

([48]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 4.

([49]) ينظر: الاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء لعبد الله بن الصديق، ص: 37.

([50]) ينظر: كتاب القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع، ص: 4، والاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء، ص: 37.

([51]) ينظر: المثنوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار لأحمد بن الصديق، ص: 180.

([52]) ينظر: المرجع السابق، ص: 181.

وعلى هذا الأساس كان ينبه الشيخ عبد الله بن الصديق طلبته في الزاوية الصديقية بطنجة أثناء تدريسه نيل الأوطار، ويلفت أنظارهم إلى الأحادي ث التي عمل بها الأئمة أو الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها [53].

المبحث الثاني

أصول نقد الحديث الشاذ عند الحافظ عبد الله بن الصديق

المطلب الأول

تعريف الحديث الشاذ

الشاذ لغة: قال ابن فارس رحمه الله: "الشِّينُ وَالذَّالُ يَدُلُّ عَلَى الِانْفِرَادِ وَالْمُفَارَقَةِ؛ شَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ شُذُوذًا، وَشُذَّاذُ النَّاسِ: الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسُوا مِنْ قَبَائِلِهِمْ وَلَا مَنَازِلِهِمْ " [54].

وقال الجوهري رحمه الله: "شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذوذًا: انفرد عن الجمهور" [55].

أما في اصطلاح المحدثين، فله تعاريف منها:

- تعريف الإمام الشافعي:" الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس" [56].
- تعريف الحافظ ابن حجر: الشاذ هو:" ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه" [57]، أو " ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه" [58]، وقال أيضا:" الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه"[59]، ونسب إلى المحدثين تعريفهم للشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه [60] .

([53]) ينظر: كتاب القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع، ص: 4.

*بناء على التنبيه اعتبر الشيخ الألباني الشيخ عبد الله بن الصديق مفتريا على الأئمة، مضللا طلبته وقراءه بمثل هذا الكلام المضلل، ينظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: 27_26/3.

([54]) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس، 180/3.

([55]) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر الجوهري، 565/2.

([56]) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح، ص: 76.

([57]) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، ص:70.

([58]) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، 585/1.

([59]) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، ص: 85.

([60]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 82.

– تعريف الشيخ عبد الله بن الصديق:" مخالفة الحديث لما تواتر أو للقواعد المقررة" [61]، وزاد التعريف السابق تفصيلا فقال:" الشاذ الذي ذكرته في هذا الجزء، منه ما خالف القرآن [62]، ومنه ما خالف الحديث المتواتر [63]، ومنه ما خالف الإجماع [64]، ومنه ما خالف قاعدة من القواعد المقررة" [65].

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الحديث كي يُسمى شاذًّا اشترط فيه شرطين:

الشرط الأول: المخالفة (للقرآن الكريم، أو السنة المتواترة، أو الإجماع، أو القواعد المقررة، أو ما روى الناس، أو ما هو أرجح، أو ما هو أولى منه، أو ما هو أوثق منه).

الشرط الثاني: أن تكون هذه المخالفة من ثقة، وليست من ضعيف.

المطلب الثاني

أصول نقد الحديث الشاذ عند الشيخ عبد الله بن الصديق

انطلاقا من التعريف الذي اختاره الشيخ عبد الله بن الصديق للشاذ، يمكن القول إن الشاذ – عنده – هو المخالف لمجموعة من **الأصول**، ولتوضيح ذلك أكثر نستعرض نماذج من هذه الأحاديث التي حكم عليها بالشذوذ لمخالفتها لأصل من هذه الأصول.

الأصل الأول: القرآن الكريم (النقد بالقرآن الكريم):

❖ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: "فِي النَّارِ"، فلَمَّا قفَّى (ولى منصرفاً) دَعَاهُ فقَالَ: "إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ". [66]

اعتبر الشيخ عبد الله بن الصديق هذا الحديث شاذا مردودا **لمخالفته للآيات القرآن الكريم**؛ قال الله تعالى:﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء:15]، وقوله تعالى:﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾[ألأنعام:131]، أي بم يأتيهم نذير، وقوله سبحانه في حق العرب: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾[سبأ:44]، وقال أيضا:﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۚ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة:3]، وفند أقوال من أبقاه على ظاهره وجعله نصا على عذاب أبوي النبي ﷺ وعدم نجاتهما، أو أول لفظ "الأب" في الحديث وأن المراد به عم النبي ﷺ أبو طالب، أو توقف في الحديث دون رده.[67]

([61]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة لعبد الله بن الصديق، ص: 21.

([62]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 26.

([63]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 22.

([64]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 69.

([65]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 32.

([66]) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة، رقم الحديث: 203.

([67]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، ص: 28_31.

وبعد رده لهذا الحديث، ذكر أنه ورد من طريق آخر بلفظ لا شذوذ فيه، وهو أن أعرابيا قال لرسول الله ﷺ: أين أبي؟ قال:" في النار". قال: فأين أبوك؟ قال:" حيثما مررت بقبر الكافر فبشره بالنار"[68]. ثم قال الش يخ عبد الله بن الصديق عقب هذا الحديث: إسناده على شرط الشيخين، وهو أصح من حديث مسلم، وليس فيه أن أبا النبي ﷺ في النار، فهذا الحديث هو المعتمد" [69].

الأصل الثاني: السنة النبوية المتواترة (النقد بالحديث المتواتر):

❖ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» [70].

صرح الشيخ عبد الله بن الصديق بشذوذ هذا الحديث، وذلك لمخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ أنه كان يختبر إسلام الشخص بسؤاله عن الشهادتين، لأنهما أساس الإسلام ودليله، وأورد في كتابه" الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة" مجموعة من الأحاديث الصحيحة المتواترة المخالفة لهذا الحديث، منها حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:" أن رجلا من الأنصار، جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية سوداء، فقال يا رسول الله عليّ رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ :" أتشهدين أن لا إله إلا الله؟" قالت: نعم، قال: " أتشهدين أن محمدا رسول الله؟" قالت: نعم، قال:" أتوقنين بالبعث بعد الموت؟" قالت نعم، قال رسول الله ﷺ " أعتقها"[71]. هذا الحديث وغيره، تبين منهج النبي ﷺ في امتحان الشخص قصد التعرف على إيمانه، فلم يكن يسأل:" أين الله"، وإنما كان يسأل عن أركان الإيمان، أما كون الله في السماء فلا تثبت توحيدا ولا تنفي شركا، فكيف يصف النبي ﷺ معتقدها بأنه مؤمن؟ مع العلم أن العرب في الجاهلية _ ولم يكونوا مؤمنين _ كانوا يعتقدون أن الله في السماء ويشركون معه آلهة في الأرض [72].

كما تصدى لائمة العلماء الذين قبلوا العمل به واعتبروه من الأحاديث الصحيحة المقبولة [73]؛ على رأسهم الشيخ الألباني في كتابه " مختصر العلو" الذي قال:" ففي الخبر مسألتان: إحداهما: شرعية، قول المسلم: أين الله؟ وثانيهما: قول المسؤول: في السماء، فمن أنكر هاتين المسألتين، فإنما ينكر على المصطفى ﷺ" [74]

([68]) ينظر: المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني، رقم الحديث: 326، 145/1.

([69]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، ص: 28_31.

([70]) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم الحديث: 537

([71]) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، رقم الحديث: 425، ص: 339.

([72]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، ص: 24.

([73]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 22-26.

([74]) ينظر: مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، ص: 81.

الأصل الثالث: الإجماع (النقد بالإجماع):

❖ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال:" أنَّ رجلًا أتى النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ فقالَ يا رسولَ اللَّهِ كيفَ الطّهور؟ فدعا بماءٍ في إناءٍ فغسلَ كفَّيهِ ثلاثًا ثمَّ غسلَ وجههُ ثلاثًا ثمَّ غسلَ ذراعيهِ ثلاثًا ثمَّ مسحَ برأسِهِ وأدخلَ أصبعيه السَّبَّاحتينِ فِي أُذُنيهِ ومسحَ بإبهاميهِ ظاهرَ أذُنيهِ وبالسَّبَّاحتينِ باطنَ أذُنيهِ ثمَّ غسلَ رجليهِ ثلاثًا ثلاثًا ثمَّ قالَ هكذا الوضوءُ فمن زادَ على هذا أو نقصَ فقد أساءَ وظلمَ – أو ظلم وأساء– "[75].

رجح الشيخ عبد الله بن الصديق شذوذ هذا الحديث لمخالفته الإجماع، وعلّل شذوذه بما نقله ابن رجب عن الإمام مسلم أن " **الإجماع على خلافه**" [76]، وأورد كلاما للحافظ بن حجر يقوي به تعليله وهو:" إسناده جيد لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث، وأجيب بأنه أمر سيء والإساءة تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة، وقيل فيه حذف تقديره من نقص من واحدة. ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعا:" الوضوء مرة ومرتين وثلاثا فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ" وهو مرسل رجاله ثقات. وأجيب عن الحديث أيضا بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه بل أكثرهم مقتصر على قوله فمن زاد فقط." [77]

النموذج الرابع: الحديث المخالف لقاعدة مقررة.

❖ حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ قَالَ:" آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وأنا من المسلمين" فَقَالَ جِبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ فَلَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا آخُذُ مِنْ حَالِ البَحْرِ فَأَدُسُّهُ فِي فِيهِ مَخَافَةَ أَنْ تُدْرِكَهُ الرَّحْمَةُ " [78].

اعتبر الشيخ عبد الله بن الصديق هذا الحديث شاذا مردودا، لمخالفته قاعدة أساسية وهي: أن خبر الله لا يتخلف – أن فرعون عدو لله ولرسوله موسى–، وخبر الله متضمن في قوله تعالى: ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ﴾ [طه:39]، وهي آية صريحة على أن فرعون عدو لله ورسوله موسى عليه السلام، ولسنا لحاجة لكي يدس جبريل الطين في فمه مخافة أن تدركه الرحمة، "لأنه إذا نالته الرحمة لم يكن عدوا لله ورسوله، وحينئذ يتخلف خبر الله وهذا محال، فالحديث شاذ مردود" [79].

هذه نماذج للأحاديث التي اعتبرها الشيخ بن الصديق من الأحاديث الشاذة، وخالف فيها بعض العلماء، انطلاقا من قواعد علمية وضوابط منهجية، موظفا ملكته الفقهية واللغوية في ذلك ولم يكن صاحب هوى، علما أن الشيخ عبد الله بن الصديق – رحمه الله– كانت له مواقف مشهورة من بعض العلماء [80] الذين يردون الأحاديث الصحيحة بناء على شبهات ودعاوى دون حجج علمية وضوابط منهجية.

([75]) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، رقم الحديث 135.

([76]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، ص: 72–73

([77]) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، 233/1.

([78]) رواه الإمام أحمد، مسند عبد الله بن عباس، 252/3، والترمذي، كتاب التفسير، باب: ومن سورة يونس، رقم الحديث: 3107، وقال حديث حسن.

([79]) ينظر: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، ص: 31–32.

([80]) أمثال الشيخ عبد الوهاب النجار الذي رد بعض الأحاديث الصحاح في كتابه قصص الأنبياء، فاعتبر الشيخ عبد الله بن الصديق موقفه من تلك الأحاديث موقفا غير صحيح، ينظر: قصة سليمان لعبد الله بن الصديق، ص: 14.

الخاتمة

إلى هنا أكون قد بسطت ما أردت بسطه في بيان جهود علماء المغرب الحديثية، في **شخص العلامة عبد الله بن الصديق الغماري**، من خلال تسليط الضوء على جهوده الحديثية، وإبراز ملكته النقدية في مناقشة مباحث علوم الحديث- الحديث الشاذ أنموذجا-، انطلاقا من قواعد علمية وضوابط منهجية، موظفا موسوعته الفقهية والأصولية واللغوية في ذلك، وأنه لم يكن صاحب هوى في قبول الحديث ورده، راجيا أن يكون مجهودي هذا فاتحا باب البحث في عطاءات أجيالنا الماضية المتعلقة بهذا التراث المغربي الحديثي الذي يحملنا على الاعتزاز والافتخار به.

وأحسب أن البحث قد حقق هذا الهدف على قدر المستطاع، أو على الأقل أنه حقق الحد الأدنى منه، وفي طريقه إلى ذلك جاء محققا **لنتائج علمية** من أهمها:

- أن الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري أحد أبرز علماء الحديث المعاصرين، وأن تمكنه من علم الفقه والأصول ونبوغه فيهما لا يقل عن تمكنه من علم الحديث ورسوخ قدمه فيه، مما يدل على موسوعيته.
- أن الشيخ عبد الله بن الصديق لم يكن ناقلا مقلدا، بل مجتهدا موظفا ملكته الأصولية والفقهية واللغوية في نقد مجموعة من الأحاديث وردها.
- أن مسلك الشيخ في حكم العمل بالحديث الضعيف؛ مسلك الجمهور إذ جوز العمل بالضعيف في غير الأحكام.
- أن الحديث الشاذ عنده هو المخالف للأصول الأربعة (القرآن الكريم، السنة المتواترة، الإجماع، والقواعد المقررة).

التوصيات:

- توجيه الطلبة والباحثين إلى ابراز جهود علماء المغرب في الدراسات الحديثية، وبيان معالم التميز والانفراد عن غيرهم من علماء الأقطاب الأخرى.
- إنشاء مراكز تحمل أسماء هؤلاء الأفذاذ والجهابذة من العلماء، والتعريف بتراثهم العلمي في مختلف المجالات، والعمل على إصدار مجالات محكمة تخليدا لجهودهم العلمية.
- تشجيع الباحثين في الدراسات الإسلامية من طرف الجهات الوصية والمراكز العلمية البحثية إلى مواصلة البحث للتعرف على الآثار العلمية لعلماء المغرب الأقصى في مختلف المجالات والتخصصات، ووضع جوائز تحفيزية على ذلك.
- مواصلة البحث والكشف عن الجهود العلمية الأخرى للشيخ عبد الله بن الصديق، وباقي أفراد الأسرة الصديقية الغمارية.

هذا ما تيسر لي أن أعرضه في هذا البحث، فإن كنت قد اهتديت فيه إلى الصواب فمن الله عز وجل، وإن كنت قد قصرت فذلك مبلغي من العلم.

أسأل الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يهدينا إلى أقوم سبيل في الدين والدنيا، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.
1. ابن أبي حاتم الرازي: المراسيل، تح: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1397.
2. ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.
3. ابن العربي: أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.
4. ابن الهمام: فتح القدير، دار الفكر، (ب.ط).
5. ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تح: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى 1417هـ. 1996م.
6. ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط: الأولى، 1396هـ.
7. ابن حجر العسقلاني: النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1404هـ/1984م.
8. ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، وعبد العزيز بن باز، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
9. ابن حجر العسقلاني: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى، 1422هـ.
10. ابن حجر الهيتمي: الفتح المبين بشرح الأربعين، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، وقصي محمد نورس الحلاق، وأبو حمزة الدّاغستاني، دار المنهاج، جدة – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1428 هـ - 2008 م.
11. ابن حجر: تبيين العجب لما ورد في فضل رجب، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو أسماء إبراهيم بن إسماعيل آل عصر، (ب.ط).
12. ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة (ب.ط).
13. ابن دقيق العيد: شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، مؤسسة الريان، ط: السادسة، 1424 هـ - 2003م.
14. ابن سيد الناس: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم – بيروت، ط: الأولى، 1414/1993.
15. ابن عبد البر القرطبي: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ.
16. ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتح: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط: الأولى، 1424 هـ- 2003م.
17. ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
18. ابن كثير: اختصار علوم الحديث، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الثانية.
19. أبي الفضل بن إبراهيم العراقي: شرح ألفية العراقي، تح: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1423هـ-2002م.
20. أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري: سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق، مكتبة القاهرة، ط: الثالثة، 1333هـ- 2012م.
21. أبي القاسم الطبراني: المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: الثانية: 1415 هـ - 1994 م.
22. أبي بكر الخطيب البغدادي: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تح: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي – الدمام، ط: الأولى، 1432هـ.
23. أبي زكريا النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثانية، 1392هـ.
24. أبي زكريا شرف النووي: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتح وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
25. أبي نصر الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة: 1407 هـ - 1987 م.
26. أحمد بن الصديق: المثنوي والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار، المطبعة الإسلامية بالأزهر، 1352هـ.

27. الإمام البخاري: صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 1، 1422هـ.
28. الإمام البيقوني: المنظومة البيقونية، دار المغني للنشر والتوزيع، ط: الأولى 1420هـ - 1999م
29. الإمام السخاوي: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تح: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط: الأولى، 1424هـ / 2003م.
30. الإمام الشافعي: الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط: الأولى، 1358هـ/1940م.
31. الإمام النووي: الأذكار، تح: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1414 هـ - 1994م.
32. الإمام مالك: موطأ الإمام مالك، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى: 1994م.
33. الإمام مسلم: صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (ب.ط).
34. جلال الدين السيوطي: ألفية السيوطي في علم الحديث، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، (ب.ط).
35. جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
36. الخطابي: معالم السنن، المطبعة العلمية – حلب، ط: الأولى 1351 هـ - 1932 م.
37. الذهبي: مختصر العلو للعلي العظيم، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثانية 1412هـ-1991م.
38. السخاوي: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، 1422هـ_2002م.
39. سعد ممدوح: موسوعة العلامة المحدث المتفنن سيدي الشريف عبد الله بن الصديق الغماري الحسني"، قدم لها الدكتور عبد المنعم بن عبد العزيز بن الصديق، قام بطبعها وإخراجها: مركز البحوث والدّراسات بكلية الصفا الإسلامية بماليزيا، ط: الثانية، 1438هـ.
40. شمس الدين القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، 1384هـ - 1964 م.
41. عبد الرحمن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي – بيروت، ط: الثالثة، 1404هـ.
42. عبد الكريم بن عبد الله الخضير: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، دار المسلم للنشر والتوزيع _ الرياض، ط: الأولى: 1417هـ_1997م.
43. عبد الله بن الصديق: الاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء، مكتبة القاهرة (ب.ط).
44. عبد الله بن الصديق: الحاوي في فتاوى الحافظ، جمعه: إبراهيم أحمد شحاتة، المكتبة الأزهرية للتراث، 2007م.
45. عبد الله بن الصديق: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، دار الإمام النووي – عمان، ط: الرابعة، 1434هـ – 2013م.
46. عبد الله بن الصديق: القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع، مؤسسة التغليف والطباعة والنشر والتوزيع-طنجة، 1986م.
47. عبد الله بن الصديق: قصة سليمان، دار الفرقان للنشر الحديث- الدار البيضاء.
48. عجاج الخطيب: أصول الحديث علومه ومصطلحه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1427هـ-2006م.
49. الفيروزآبادى: القاموس المحيط، تح: مكتب تح التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.
50. محمد الحلاق القاسمي: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان.
51. محمد الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر – بيروت.
52. محمد بن الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الأولى، 2001م.
53. المنهل اللطيف لعلوي مالكي، مكتبة الملك فهد الوطنية _ المدينة المنورة، ط: السابعة، 1421هـ_2000م.
54. ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1412 هـ / 1992 م.